



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.

# مشاورة إقليمية

المستقبل الذي نريده: حقوق وتمكين  
"تعزيز المشاركة الشاملة والفعّالة للمرأة العربية  
في الحياة العامة"

“مشاركة”

### قائمة المحتويات

1	ملخص تنفيذي
2	مقدمة
3	جلسة عامة
4	كلمات ترحيبية
5	الجلسة التحضيرية
6	تمهيد الطريق للمشاورة
7	كلمة جامعة الدول العربية
8	الجلسة الأولى: الإصلاحات القانونية والسياسية اللازمة لتسريع تعزيز حقوق المرأة في القانون
9	توصيات
10	الجلسة الثانية: آليات المساواة بين الجنسين وآليات النهوض بالمرأة
11	توصيات
12	الجلسة الثالثة: مشاركة المرأة في العملية السياسية وفي صنع القرار
13	توصيات
14	الجلسة الرابعة: المرأة والسلام والأمن
15	توصيات
16	الجلسة الخامسة: التمكين الاقتصادي للمرأة - سياسات الاقتصاد الكلي والقيود الاجتماعية
17	توصيات
18	الجلسة السادسة: التمكين الاقتصادي للمرأة: التوظيف والريادة
19	توصيات
20	طاولة مستديرة حول المرأة والإسلام
21	توصيات

## ملخص تنفيذي

عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية في الخامس والسادس من نيسان/أبريل 2014 في عمان، الأردن، مشاورة إقليمية لمناقشة مبادرة تقدم بها تحت عنوان «تعزيز مشاركة النساء الشاملة والفعالة في الحياة العامة»، يُشار إليها في ما يلي باسم مشروع «مشاركة». للمشروع حصيلة «يُحقق» تسريع التقدم عبر تخفيض اللامساواة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة»<sup>1</sup> وأربعة مخرجات خاصة:

**مُخرَج 1** تسريع الإجراءات المستندة إلى الأدلة لدعم المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**مُخرَج 2** إنشاء أطر وشبكة سلام وأمان للمرأة من أجل تعزيز الأمن البشري وتعزيز المساواة في اللجوء إلى القضاء.

**مُخرَج 3** توليد المعرفة لبرامج التوجيه والتشبيك من أجل دعم المشاركة الفعالة للمرأة في المؤسسات الوطنية، والجمعيات المهنية، والإعلام، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

**مُخرَج 4** وضع استراتيجيات تضمن استفادة المرأة من الإنعاش المبكر ومن العودة السريعة إلى مسارات التنمية المستدامة.

شارك 160 شخصاً من 16 دولة في مناقشة الإطار العام والمواضيع المحددة للعمل والتركيز عليها وآليات التنسيق والمشاركة والدور المتوقع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إضافة إلى تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طاولة مستديرة حول المرأة والإسلام لإلقاء الضوء على أهمية التركيز على التفسيرات الدينية المتشددة التي

تشرع التمييز واللامساواة.

تقدم النساء ومشاركتهن في كل نواحي الحياة بما فيها عملية صنع السلام وحفظه شرطان مسبقان لتطور المنطقة العربية وحق من حقوق الإنسان وغاية في حد ذاتهما. ركزت الكلمات الترحيبية للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وممثلي الجامعة العربية وكذلك المداخلات والتوصيات من المشاركين والمشاركات، على أن التقدم الثابت والسريع في برنامج المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في القطاع العام لضرورة تموية للمنطقة بعد عام 2011.

في مجال التشريع، قُدم إشراك شريحة واسعة من الأطراف المعنية في الحوار حول الإصلاح القانوني والسياسي اللازم لتسريع تعزيز حقوق المرأة في القانون بوصفه المحور الرئيسي للمشروع الإقليمي. جاءت قوانين الأحوال الشخصية كنقطة بداية للحاجة إلى مراجعة ومناقشة القوانين الوطنية وأطر السياسات من منظور النوع الاجتماعي. أبدى المشاركون والمشاركات آراءهم وأفكارهم في ما يخص التفاوض بين المعاهدات الدولية والمواثيق التي صادقت عليها الدول العربية والتشريعات وأطر السياسات الوطنية التي تميز ضد النساء من خلال الفشل في حمايتهن وتمكينهن. ذكرت قوانين الجنسية والأحوال الشخصية كحجر أساس للتمييز التشريعي في معظم دول المنطقة. وشُدّد على أن وضع النساء في دول كفلسطين ولبنان يتفاقم بسبب وجود قوانين متعددة ومتضاربة. تطرّق المشاركون والمشاركات إلى الإصلاحات التشريعية المستحدثة في تونس والجزائر قد ساعدت في تمكين النساء إلا أن الريفيات لا يزلن غير متمكنات نتيجة تأثير القيم الأبوية وانتشار الأمية القانونية. وفي ختام الجلسة اتفق المشاركون والمشاركات على أن المكتسبات القانونية ضعيفة وتهديدها سهل، لذا دعم الكتل السياسية المؤثرة مطلوب لضمان عملية استمرار الإصلاح التشريعي والقانوني المراعي للنوع الاجتماعي.

تناول المشاركون والمشاركات كذلك النقاش حول الحاجة إلى إعادة النظر في عمل آليات المساواة بين الجنسين وما يتبعها من مؤسسات لزيادة فاعليتها واستدامتها. عوامل الضعف في مواقع هذه الآليات ومحدودية الموارد المالية والبشرية وقلة التنسيق بين الآليات المختلفة قد أدت معاً إلى الحد من تأثير الحركة النسائية في السياسات ومن مصداقيتها وطنياً ودولياً. اتفق المشاركون والمشاركات على أهمية حشد قدرات هذه الآليات وأصواتها ليكون تأثيرها أقوى على المستويين الوطني والإقليمي والدولي. في هذا الإطار شدّد المشاركون والمشاركات على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه آليات النهوض بالمرأة في مراجعة الخطاب واللغة المستخدمة عند التطرّق إلى المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة للتأكد من أن خطاب النوع الاجتماعي المستخدم لا يصل بشكل مبهم وغير مفهوم. تم ذكر استخدام الفن كالجداريات، والرسوم البيانية، في باب طرق الاتصال الفعالة لمخاطبة شرائح أكبر من المجتمع ولرد الأدعاءات القائلة بأن حقوق المرأة معارضة لحقوق الرجل أو للإسلام.

كان موضوع مشاركة المرأة في العملية السياسية وفي صنع القرار محط اهتمام ومناقشة من قبل المشاركين والمشاركات من خلال الأمثلة التي قدمت حول التدابير التي تبنتها الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة النساء السياسية في عملية إدارة الحكم. تم في هذا الإطار ذكر نظام الكوتا النسائية ووصول النساء إلى العملية الانتخابية كتدابير مهمة لزيادة تمثيل النساء في «مواقع مؤثرة في صنع القرار». وفي ما يخص الكوتا اعترف المشاركون بضرورة القيام بتدابير إضافية لترجمتها إلى مكتسبات للنساء. مثل تلك التدابير دور الإعلام في تعزيز صورة المرأة كسياسية فعالة وكون الهيئات الانتخابية مراعية للنوع الاجتماعي لضمان أن هنالك وعياً للنوع الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ الانتخابات ووجود قوانين انتخابية تتطلب من الأحزاب السياسية ضمان مشاركة فعالة

للنساء في الانتخابات المحلية والوطنية وإنشاء صندوق لتوفير الدعم المالي للنساء المرشحات إضافة إلى تدابير أخرى ستساهم في فتح المجال أمام مشاركة المرأة. ومن الطرق التي تم ذكرها لتعزيز وصول المرأة إلى العملية الانتخابية أهمية التواصل مع السلطات الانتخابية والتشديد على دعم وجود النساء في كافة مستويات إدارة الانتخابات لضمان أن تكون مراكز التسجيل والاقتراع أماكن مرحّبة وآمنة للنساء. وفي ختام الجلسة تم التشديد على أن وجود نهج متعدد الجوانب يبني تحالفات حول قضايا العدالة الاجتماعية الأخرى لتوسيع قاعدة العمل مع تحالفات محتملة أخرى كمجموعات حقوق الإنسان ورجال السياسة والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية. وتم التركيز على أهمية إجراء مسح سياسي لتحديد دائرة التحالفات المحتملة والمعارضين كإجراء مهم لفاعلية الضغط في اتجاه تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة.

خلال جلسة المرأة والسلام والأمن ذكر عدد من القضايا الملحة كتحديات تواجهها مجموعات النساء في دعم تفعيل قرارات الأمم المتحدة وصياغة خطط العمل الوطنية. كانت القضية الرئيسية التي ذكرها الحضور هي غياب الترابط بين خطاب المجتمع الدولي وسياساته بما يشمل الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة. من الأمثلة على ذلك ما يتعلق بالتطبيق المحدود في عمليات حفظ السلام وسياسات الداعمين وتمويلاتهم غير المستدامة وفشل مهمات حفظ السلام في حماية النساء من العنف المبني على النوع الاجتماعي، كذلك غياب آليات المراقبة وإعداد التقارير لمجلس الأمن عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول المرأة والسلام والأمن. كما ذكرت الحاجة إلى وضع تدابير أخرى لضمان محاسبة أقوى لمنظمات الأمم المتحدة في تطبيق القرار وتناول موضوع عدم تقيّد الحكومات بالتزاماتها الدولية. شدّد المشاركون والمشاركات على أنه في بعض الدول أثر القرار

1325 وقرارات أخرى بشكل إيجابي في تعزيز مكانة بعض المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وشجعت الحكومات على اتخاذ خطوات إيجابية في اتجاه تعزيز عملية شاملة لإدارة الحكم. إنما في دول أخرى كانت الحكومات أقل استجابة لإشراك النساء في العملية السلمية لذا طالب المشاركون المجتمع الدولي بالدعوة إلى العمل نيابة عن النساء في دعم «بيان النقاط العشر عن حقوق وأمن المرأة» الصادر عن الشبكة الإقليمية العربية للمرأة والسلام والأمن التي أطلقت عام 2011.

نظمت جليستان بالتوازي لمناقشة تمكين المرأة الاقتصادي، ركزت إحداهما على التمكين الاقتصادي للمرأة - سياسات الاقتصاد الكلي والقيود الاجتماعية لتحسين إدماج المرأة في الاقتصاد؛ والثانية على التمكين الاقتصادي للمرأة: التوظيف والريادة. شددت في الجلستين على الوجود غير المتكافئ للنساء العصاميّات في القطاع غير الرسمي كنوع من أنواع العمى والحياد تجاه النوع الاجتماعي للسياسات الاقتصادية الكلية وعلى التأثير المحدود لاستراتيجيات التمكين الاقتصادي الوطني في إدماج النساء في قطاع الاقتصاد الرسمي. يشكل قطاع الاقتصاد غير الرسمي ثلث النشاطات الاقتصادية في المنطقة. شدد المشاركون والمشاركات في كلا الجلستين على الحاجة إلى تنظيم القطاع غير الرسمي وإنشاء نقابات أو اتّحادات لتمثيل مصالح العاملين والعاملات وحمايتها.

كذلك ذكر في الجلستين ضعف تشجيع عمل النساء ومن ثمّ الحاجة إلى تفعيل دور الرجال في عملية وضع سياسات اقتصادية مراعية للنوع الاجتماعي. تمحور النقاش في الجلسة الأولى حول نوعية سياسات الاقتصاد الكلي الذي تحتاجه المنطقة العربية والتدابير التشريعية والتقنية المطلوبة لضمان إدماج النوع الاجتماعي في عملية التخطيط الاقتصادي وعمليات الموازنة في سياسات التشغيل وبالأخص

التابعة لقطاع الصناعة. تم التركيز على أهمية تشجيع الريادة النسائية وتشغيل النساء في قطاعات الصناعة المتطورة كونها أساسية لتمكين النساء. أمّا في الجلسة الثانية فتمحور النقاش حول أشكال دعم الريادة النسائية، وتنظيم عمليات الإنتاج لضمان الإدراك الكامل لنشاط النساء الاقتصادي. تم إلقاء الضوء على عدد من المبادرات المدعومة والمجربة من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات. ضمت مثل تلك المبادرات حاضنات الأعمال الوليدة، التوجيه والإرشاد في الأعمال، وإدماج العصاميّة أو الريادة في مناهج المدارس والجامعات، والتمويل الأصغر، وخدمات تطوير الأعمال. تم التشديد في الجلستين على الدور المهم الذي تؤديه التكنولوجيا في تقدم تمكين المرأة الاقتصادي وبالأخص في الجلسة الثانية إذ تم الحديث عن الهواتف النقالة وحلول تكنولوجيا المعلومات لدعم الريادة والمعرفة المالية وتوافر آليات آمنة للدفع والتوفير. جاء صوت المرأة ذات الاحتياجات الخاصة ليغني النقاشات في الجلسة الثانية حول حقوق المرأة الاقتصادية حيث أشار المشاركون والمشاركات إلى ندرة الفرص المتاحة للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة في المنطقة مدركين أنّ تمكين هذه الشريحة من النساء، إضافة إلى كونه حقاً إنسانياً، يُشكّل قيمة مضافة كبيرة إلى الاقتصاد.

خلال جلسة المرأة والإسلام تم التشديد على أهمية المقاربة ما بين قيم المنطقة الإسلامية والمعايير الدولية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والإعلانات الخاصة بالمرأة كما أُشير إلى إدراك الأمم المتحدة لدور الدين في تشكيل الإطار العام للمنطقة بما يشمل السياسات والقوانين وعلاقات النوع الاجتماعي. رفض المشاركون والمشاركات الاعتراف بوجود أيّ تعارض بين مبادئ الفقه الإسلامي واتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان مشيرين إلى الاعتراف بعالمية حقوق المرأة الإنسانية وشرعية المطالب

والتمثيل العادل ضمن وثيقة الأزهر الشريف وإعلان الاسكندرية لحقوق المرأة في الإسلام. تم التطرق إلى المخاوف حول صعود الخطابات والتفسيرات الدينية الرجعية وتأثيرها في تقدم حقوق المرأة. كان هنالك اتفاق حول الحاجة إلى نموذج جديد لفهم الإسلام يمكن أن يستفيد من إعادة قراءة النصوص الدينية والفقه بشكل أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي. شدد المشاركون والمشاركات على الأهمية القصوى لتفعيل دور العلماء في عملية مراجعة التشريعات ومضمون الإعلام والمناهج الدراسية في المدارس. وشددوا بالقدر نفسه من الأهمية على استخدام تكنولوجيا المعلومات في الوصول وتنقيف شرائح مختلفة حول قضايا النوع الاجتماعي تماشياً مع التفسيرات المعتدلة للنصوص الدينية والشريعة (الفقه الإسلامي). كانت النقاشات غنية ومتنوعة عبر العمل الذي قامت به مختلف المنظمات الدينية أو القائمة على العقيدة والجامعات والمجموعات المختلفة في المنطقة وعالمياً في مجال حقوق المرأة والمقاربة بين القيم العالمية والإيمان الديني والثقافة.

## استنتاج

خرجت المشاورة الإقليمية برسالة مهمة محورها أن تمكين المرأة وإدماجها الكامل في الشأن العام هو جوهر التنمية المستدامة في المنطقة. في هذا الإطار تم التشديد في النقاشات والتوصيات على أهمية إنشاء آليات وطنية وإقليمية لمراقبة وكشف التمييز القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة. جاء إنشاء مرصد ولجان وطنية لتوثيق وكشف انتهاكات حقوق المرأة في مقدمة التوصيات. تم التشديد على أهمية حشد الأصوات وتوحيد الكلمة كاستراتيجية مهمة لضمان فاعلية جهود مناصرة النساء وصدقيتها. كذلك تمت التوصية بدعم تطبيق إعلاني القاهرة والجزائر وإنشاء ودمج الشبكات والمنابر الوطنية والإقليمية، بما فيها الشبكة العربية الإقليمية للمرأة

والسلام والأمن، ووحدة إدارة الأزمات التابعة لجامعة الدول العربية، ومنبر المرأة الإعلامي الإقليمي المقترح. كما اقترح إنشاء تحالفات والعمل بالتعاون مع شركاء موجودين وغير تقليديين لدعم مشاركة النساء في صياغة برامج اجتماعية واقتصادية. وتم التشديد على أهمية استخدام التكنولوجيا والفن كوسيلة للتواصل والوصول إلى المجتمعات والجماعات المهمشة. وأخيراً شدد المشاركون والمشاركات على أهمية أن يتبنى خطاب النوع الاجتماعي لغة بعيدة عن الغموض والإبهام ويحترم ثقافة المنطقة، مركزين على تفعيل دور الرجال والنساء في إعادة قراءة النصوص الدينية والفقه الإسلامي بشكل يراعي النوع الاجتماعي.

## مقدمة

عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، في الخامس والسادس من نيسان/ أبريل 2014 في عمان، الأردن، مشاورة إقليمية لمناقشة مبادرة تقدم بها تحت عنوان «تعزيز مشاركة النساء الشاملة والفعالة في الحياة العامة»، يُشار إليها في ما يلي باسم مشروع «مشاركة». جاء انعقاد هذه المشاورة بعد الانتهاء من اجتماع عقده وحدة إدارة الأزمات في جامعة الدول العربية لمناقشة مخرجات مشروع يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية على مدى ثلاث سنوات. حظيت المشاورة الإقليمية بمشاركة نخبة من ممثلين وممثلات عن جامعة الدول العربية وأطراف عدة معنية بالموضوع لإبداء الآراء وإثراء النقاش بالخبرات الغنية المختلفة.

الهدف المباشر من المشاورة هو تبادل الآراء لصياغة مبادرة إقليمية حول المرأة في المنطقة العربية. ولتحقيق هذا الهدف دعي 160 مشاركاً ومشاركة من 16 دولة لمناقشة الإطار العام والموضوعات المحددة للعمل والتركيز عليها وآليات التنسيق والمشاركة



## جلسة عامة

مُخْرَج 4 وضع استراتيجيات تضمن استفادة المرأة من الإنعاش المبكر ومن العودة السريعة إلى مسارات التنمية المستدامة.

ضمّت المشاورة أيضًا جلسة عامة حول المرأة والإسلام بتنظيم من المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية اعترافًا بأهمية الخطاب الديني في تحديد أدوار الجنسين في المنطقة العربية وأهمية إلقاء الضوء على التفسيرات المختلفة المتشددة للدين الإسلامي التي قد تشرّع التمييز القائم على النوع الاجتماعي واللامساواة. أدار الجلسة الدكتور عادل عبد اللطيف رئيس قسم البرامج الإقليمية في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تميّزت المشاورة الإقليمية بتفاعلها بين المشاركين والمشاركات، ووضّح عدد من التوصيات الكتابية والشفهية تُدرّس بتأن أثناء صياغة وثيقة المشروع. خرجت المشاورة الإقليمية برسالة مهمة محورها أن تمكين المرأة وإدماجها الكامل في الشأن العام هو جوهر التنمية المستدامة في المنطقة العربية. شدّد المشاركون والمشاركات وكشف التمييز القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة، وعلى أهمية تشكيل تحالفات بين قوى جديدة ناشئة وبين ممثلين وممثلات المؤسسات الدينية وذلك من أجل مناصرة حقوق المرأة الإنسانية. يقدم التقرير نظرة عامة لما جاء في المشاورة الإقليمية وملخصًا لأهم الموضوعات التي تم إلقاء الضوء عليها في كل جلسة إضافة إلى توصيات المشاركين والمشاركات والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

والدور المتوقّع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخرى. ضمّت المشاورة مشاركة كل من ممثلين وممثلات من البرنامج الإقليمي للدول العربية - مكتب نيويورك ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخرى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. كذلك ضمّت ناشطين وناشطات في مجال حقوق المرأة، وأكاديميين وأكاديميات، وجهات داعمة، وممثلين وممثلات من القطاعين الحكومي والخاص. نوّقت الأسباب الكامنة وراء قصور المشاركة في الحياة العامة وانتقاص حقوق المواطنة الكاملة للمرأة في المنطقة العربية وصياغة مشروع «مشاركة» الممتد على ثلاث سنوات والهادف إلى إلقاء الضوء على العوائق الهيكلية التي تؤثر في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية.

تضمّنت المشاورة لليومين المحدّدين جلسة عامة وستّ جلسات حول مواضيع تغطّي حصيلّة المشروع العامة («يُحقّق تسريع التقدّم عبر تخفيض اللامساواة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة».) ومُخرجاته الخاصة الأربعة:

مُخْرَج 1 تسريع الإجراءات المستندة إلى الأدلة لدعم المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مُخْرَج 2 إنشاء أطر وشبكة سلام وأمان للمرأة من أجل تعزيز الأمن البشري وتعزيز المساواة في اللجوء إلى القضاء.

مُخْرَج 3 توليد المعرفة لبرامج التوجيه والتشبيك من أجل دعم المشاركة الفعالة للمرأة في المؤسسات الوطنية، والجمعيات المهنية، والإعلام، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

### الكلمات الترحيبية

جاءت الكلمات الترحيبية الثلاث لتؤكد أنه على الرغم من الإدراك المتزايد لأهمية المساواة بين الجنسين في نشر وإدراك الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة يتمّ التنازل عن حقوق المرأة في مقابل حقوق وأولويات أخرى. لا تزال النساء خلف الرجال في شتى نواحي المشاركة في الحياة العامة وفي معظم الدول في المنطقة لا يزال يتعرّضن لأشكال مختلفة من العنف في القطاع العام والأسري بما فيه من اعتداء جسديّ واغتصاب وقتل. وأكدت الأستاذة ريم أبو حسان وزيرة التنمية الاجتماعية في الأردن أهمية العمل المشترك بين النساء والرجال على اختلاف أدوارهم وأدوارهنّ لتحقيق التكامل والتآزر بين القطاعات والمجالات المختلفة. وأنهت معاليها الكلمة بالتأكيد أن هذا العصر هو «عصر النساء».

بعد الاستشهاد بوثيقة الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 «نحن ندرك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتمتعها بكامل حقوقها الإنسانية والقضاء على الفقر هي ضرورية للتطور الاقتصادي والاجتماعي بما فيه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية» تحدّثت الدكتورة سميرة التويجري حول أهمية تحويل الرؤية والأقوال أفعالاً بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2010، إذ هي الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحضور إقليمي ومكاتب حول العالم. كما تطمح د. التويجري إلى أن يصبح المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مركزاً للمعرفة عبر إصدار البحوث وتقديم المشاورات المبنية على الأدلة في شأن السياسات البرمجية وتوفير الخبرات التقنية لوكالات الأمم المتحدة، والإسكوا، وجامعة الدول العربية، والحكومات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص

في مجال حقوق المرأة. في هذا الإطار أعلنت د. التويجري أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقود عملية وضع تقرير إقليمي شامل عن وضع المرأة في المنطقة العربية كجهد منسّق بين الوكالات.

ركّزت الدكتورة سيما بحوث، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومديرة مكتب الدول العربية الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الدور المهم الذي أدته النساء خلال الثورات العربية ثمّ تهميشهنّ في العملية الانتقالية والدستورية، كما في مساري الأمن والسلام. تناولت د. بحوث استمرار التهميش الذي أقصى النساء عن مواقع عملية صنع القرار بما فيها مؤسسات إدارة الحكم والقطاع الرسمي، ما يؤثر سلباً في تطور المنطقة. من ثمّ، ونتيجة التعلّم من أخطاء الماضي والبناء على النجاحات المحقّقة، يجب أن تنطلق صياغة مشروع «مشاركة» من المعرفة والجرأة لمواجهة اللامساواة الممنهجة بين الجنسين في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اختتمت د. بحوث كلمتها الافتتاحية بتوجيه تحية إعزاز وتقدير إلى المرأة في مناطق النزاع وبالأخصّ المرأة الفلسطينية والصومالية والسودانية والليبية والسورية واللبنانية والعراقية بسبب ما تعايشه وتتحمّله لحماية أسرهنّ والمحافظة على الهوية وسلامة مجتمعاتهن.

## الجلسة التحضيرية

## تمهيد الطريق للمشاورة

بدأت الجلسة بعرض فيلم قصير بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان «تغيير الاختلاف». يفتح الفيلم بحوار بين جنينين ذكر وأنثى حول كل أشكال التمييز ضد النساء والفتيات منذ الولادة مروراً بمختلف مراحل الحياة. يوضح الفيلم كيف تتأثر أدوار النوع الاجتماعي بالواقع الاجتماعي ويتم اكتسابها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. ينتهي الحوار باقتناع الجنين الذكر بأن التمييز بين أدوار الجنسين والمسؤوليات والفرص والامتيازات على أساس النوع الاجتماعي لغاية في الظلم.

تفاعل المشاركون والمشاركات مع محتوى الفيلم بشكل إيجابي لبساطة الرسائل الموجّهة ومباشرتها، وتم استكمال الجلسة بكلمة رئيسية من د. عادل عبد اللطيف مدير البرامج الإقليمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، مهّد فيها لجلسات المشاورة، مستذكراً المطالبات الأولى لتحريّر المرأة في المنطقة ابتداءً من قاسم أمين في مصر في عام 1899 وبعد ثلاثين عاماً في تونس من قبل طه حداد. ركّز د. عبد اللطيف على ثلاث نقائص رئيسية ذكرت في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: الحرية والمعرفة وتمكين المرأة. تناول كذلك التقدم البطيء للمساواة بين الجنسين في القرن الماضي واستمرار المشاركة الضعيفة للمرأة في القطاع العام مشدداً على أنّ تسريع هذه الجدولة وتمكين المرأة لأخذ دور أكثر فاعلية في الحياة العامة ضرورة ملحة للتنمية في المنطقة لما بعد 2011. يهدف المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «مشاركة» إلى دعم الجهود الوطنية لبناء نظام اجتماعي تشارك النساء في بلورته. وأوضح دز عبد اللطيف أن الحصيلة

العامة للمشروع الإقليمي والمُخرجات الخاصة الأربعة قد صيغت لتناول الفجوات التي نوقشت في مختلف العمليات التشاورية، بما فيها مشاورات ما بعد 2015.

ضمن هذا الإطار سيعمل المشروع على دعم وتشجيع التآزر بين الأطراف المختلفة المعنية بإنتاج وتوزيع المعرفة، والمناصرة والتشبيك، والإصلاح التشريعي والسياسي، وإشراك النساء في عمليّتي حل النزاعات والسلام، ومشاركة المرأة السياسية والاقتصادية. يتناول مشروع «مشاركة» خطاب المرأة والإسلام لما له من تأثير في التشريعات ولكون التقدم في جدول أعمال المرأة في عدد من دول المنطقة كقوانين الأحوال الشخصية قد دعمه رجال دين معتدلون ومن خلال تفسيرات مستتيرة للنصوص الدينية. ختم د. عبد اللطيف كلمته سائلاً المشاركين والمشاركات على مدى اليومين أن يركّزوا مداخلاتهم على تناول التحديات التي تواجه المرأة في المنطقة العربية.

## كلمة جامعة الدول العربية

أشارت السفيرة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الإعلام لجامعة الدول العربية، إلى التعاون الطويل بين جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقدّمت د. أبو غزالة تصوراً شاملاً لمجالات التعاون مع دائرة الإعلام بما فيها تفعيل «إعلان عقد المجتمع المدني للأعوام 2014-2024»، ومخطط أعمال لبرنامج ما بعد 2015، وإنشاء «منصة إعلامية إقليمية للنساء» لإيصال هموم النساء وطموحاتهن. سيكون اليوبيل البلاتيني لجامعة الدول العربية وإطلاق الراديو والتلفزيون على الإنترنت عام 2015 فرصة لإطلاق المنصة الإعلامية التي ستكون ساحة مفتوحة للتعبير

عن الآراء واكتشاف وجهات النظر المختلفة من خلال التشبيك مع منصات إعلامية لإيصال صوت المرأة. ركّزت د. أبو غزالة على معاناة النساء في مناطق النزاعات وأهميّة إشراكهنّ في العملية السلمية من خلال المرحلة الثانية لمشروع «تعزيز قدرات جامعة الدول العربية للاستجابة للأزمات» والذي يوفر إطاراً عاماً للتعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. في هذا الإطار ذكرت «الشبكة العربية للمرأة والسلام والأمن»، والتي تأسست من خلال جهود منظمة كرامة الإقليمية في عام 2013 بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. اجتمع نساء ورجال، ناشطون وناشطات، قياديون وقياديات، من 14 دولة عربية بما فيها الأردن، تونس، السودان وجنوب السودان، سورية، الصومال، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، للعمل معاً على تطوير خطة عمل وطنية حول المرأة والسلام والأمن. إنّ دعم الشبكة وتطبيق خطة العمل سيفعلان نظم المساءلة المستجيبة للنوع الاجتماعي في حالة النزاع وما بعد النزاع.

ختاماً أوضحت السفيرة أبو غزالة أن جامعة الدول العربية في صدد تعديل ميثاقها وأنظمتها وبرامجها المختلفة لتكون في موقع أكثر فاعلية لدعم التحولات والعمليات الديمقراطية في المنطقة. كذلك أنشأت الجامعة إدارة من منظمات المجتمع المدني وعيّنت مبعوثاً خاصاً للأمين العام لجامعة الدول العربية للتشاور مع منظمات المجتمع المدني والاستماع إلى مطالبها وإيصال توصياتها إلى القمة العربية. وتبنّت الجامعة إعلان عقد المجتمع المدني 2014-2024 بخطط عمل محدّدة ترفع إلى قمة جامعة الدول العربية في كانون الثاني 2015. ويهدف إعلان العقد إلى تعزيز الوعي حول دور المجتمع المدني، إذ يضم حملات وطنية لتشجيع الحكومات على إعطاء المجتمع المدني المساحة لتطوير خطط عمل ونشاطات.

أعطت السفيرة أبو غزالة الكلمة للأستاذ طارق النابلسي، رئيس وحدة التنسيق والمتابعة للقطاع الاجتماعي وإدارة التنمية والسياسات في جامعة الدول العربية، الذي تحدث عن إعلان القاهرة 2014، واصفاً إيّاه كخارطة طريق لتمكين المرأة في المنطقة. وأعلن أنه سيرفع إلى القمة العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية في تونس في شهر كانون الثاني القادم. تكمن أهميّة الإعلان، وفقاً للمتحدّث، في أنه يشدّد على العدالة الاجتماعية والحرية وسياسات التمييز الإيجابي بما يضمن المشاركة الفاعلة وتعزيز قدرة لجان المرأة ووحدات المساواة بين الجنسين والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ودعا هذا الإعلان إلى العمل معاً كرجال ونساء للقضاء على جميع أشكال التمييز والمناداة بتطبيق الاستراتيجيات والمؤشرات لضمان نشر العدالة الاجتماعية من خلال التخطيط والميزانية والخدمات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

عبّر الاستاذ النابلسي عن أمله أن يكون تنفيذ إعلان القاهرة وجدول أعمال المرأة في المنطقة ثمرة دعم وتعاون كل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجامعة الدول العربية والمجتمع المدني من خلال المشروع الإقليمي «مشاركة».



## الجلسة الأولى

الإصلاحات القانونية والسياسية  
اللازمة لتسريع تعزيز حقوق المرأة  
في القانون

شدد العرض على أن إشراك شريحة واسعة من الأطراف المعنية في الحوار حول الإصلاح القانوني والسياسي اللازم لتسريع تعزيز حقوق المرأة في القانون هو الدفع الأساسي للمشروع الإقليمي، إضافة إلى انتاج المعرفة والمعلومات حول التشريعات الوطنية وأطر السياسات. من الواضح أن قوانين الأحوال الشخصية واستخدام الخطاب الديني لتشريع التمييز القائم على النوع الاجتماعي ستبقى الركيزة الأساسية لمراجعة القوانين الوطنية وأطر السياسات من منظور النوع الاجتماعي. وما دام التمييز يبدأ من المجال الخاص إلى المجال العام، فلا بد، بناء على ذلك، من مراجعة قوانين الأحوال الشخصية.

أبدى المشاركون والمشاركات آراءهم وأفكارهم في ما يخص: أولاً، التمييز المؤسسي ضد المرأة من خلال السلطة القضائية واستمرار الممارسات التمييزية. ثانياً، التناقض بين المعاهدات الدولية والمواثيق التي صادقت عليها الدول العربية والتشريعات وأطر السياسات الوطنية. ثالثاً، فشل التشريعات في تجريم العنف ضد المرأة في المجال الأسري، وأخيراً القدرات والاحتياجات المختلفة للأطراف المعنية للعمل نيابة عن النساء.

أثار العرض ردود فعل وتعليقات مهمة من المتحدثين والمتحدثات في الجلسة حول كون التمييز موجوداً في النصوص القانونية أم في التطبيق. ركز بعضهم على أن التمييز هو بين تطبيق القانون وعدمه وليس

في النصوص القانونية نفسها. وذهب آخرون إلى ذكر بعض الأمثلة التي تبيّن التمييز في بعض التشريعات ضد النساء في بلدان مختلفة حيث ذكرت قوانين الجنسية والأحوال الشخصية كحجر أساس للتمييز التشريعي في معظم الدول العربية، إضافة إلى دول فلسطين ولبنان حيث توجد قوانين متضاربة، ما يزيد من تأثير التمييز. على سبيل المثال، يوجد في لبنان 18 طائفة و 15 قانوناً للأحوال الشخصية فمن ثم ليس التمييز بين النساء والرجال فقط، بل بين النساء أنفسهن أيضاً. من النقاط المهمة الأخرى التي برزت في الجلسة الفجوة ما بين واقع النساء وتمكينهن في المناطق الريفية والحضرية. الإصلاحات التشريعية التي تم تطبيقها في تونس والجزائر ساعدت في تمكين النساء من خلال إعطائهن الفرصة لممارسة حقوق المواطنة في المدن ومراكز الحضر. أما في المناطق الريفية فأدت القيم الأبوية والذكورية مع الأمية القانونية إلى إضعاف أصوات النساء. من المواضيع الأخرى التي ذكرها أحد المناقشين «تقلية النساء اللامسبوقة» بفضل التطور الذي صاحب قطاعي التعليم والصحة في السنوات السابقة. صاحب هذا التغيير في وضع النساء تحولاً فكرياً مفاده أن الرجال يستصعبون التأقلم مع هذا التغيير. ازدادت هذه الصعوبة بوجود العوامل البنيوية التي تؤثر في الرجال أكثر ممّا في النساء كالبطالة والبعد ما بين الطموح والامتيازات الواقعية. تأثير هذه العوائق البنيوية في تطبيق الهدف الإنمائي الثالث للألفية يجعل الحاجة

## توصيات

- دعم البحوث القائمة على الأدلة في المنطقة حول التشريعات والسياسات العامة.
- المطالبة بجدول أعمال قانوني إصلاحي مراعي للنوع الاجتماعي.
- دعم إدماج النوع الاجتماعي في التشريعات والقوانين والخطط الوطنية العامة.
- دعم إنشاء منصة إقليمية لتمكين النساء قانونياً.
- دعم برامج زيادة الوعي الحقوقي ومحو الأمية القانونية في مختلف الدوائر الانتخابية الوطنية.
- التعاون مع دائرة الإعلام والشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية لدعم إدماج تمكين المرأة القانوني في جدول أعمال ما بعد 2015.
- التعاون مع دائرة الإعلام والشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية لتطبيق إعلان القاهرة تحت عنوان جدول أعمال تقدم المرأة العربية ما بعد 2015: الفرص والتحديات.
- دعم إنشاء مرصد قانوني/تشريعي إقليمي ولجنة وطنية لمراقبة القوانين التمييزية.
- تعزيز قدرة القضاة ومسؤولي إنفاذ القانون والأمن في مجال النوع الاجتماعي وتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والاتفاقيات الدولية من خلال السياسات والقوانين الوطنية.
- توفير الدعم التقني والسياسي والمانصرة للدستور والقوانين الانتخابية والقوانين التي تخص المساواة بين الجنسين والأسرة والعنف الأسري والممتلكات والأراضي والميراث والجنسية.
- دعم إنشاء مكتب للمدعي العام على المستوى الإقليمي.
- دعم إنشاء شبكة عربية بالتوافق مع إعلان الجزائر.
- عقد مؤتمرات دولية لتناول أفضل الممارسات للقوانين المراعية للنوع الاجتماعي.
- دعم تحليل النظم القانونية من منظور علم الاجتماع القانوني.

ملحة للعمل على عدة مستويات منها السياسي والفكري والثقافي.

تم التطرق في الجلسة إلى ضعف مكتسبات النساء ومخاوفهن من عملية الإصلاح التشريعي. اتفق المشاركون والمشاركات على أن الإصلاح القانوني عملية سياسية تتطلب دعم الكتل السياسية. مثال ذلك ما حدث في تركيا وتونس. ففي تركيا، ناضلت النساء على مدى خمسين عاماً لتعديل القانون المدني بحيث يتضمن مزيداً من الحقوق كما في الدستور، إلا أن التعديل لم يتم أخيراً حتى عام 2001، نتيجة لتطلّبات الإدماج مع الاتحاد الأوروبي. تناول القانون المدني المعدل موقع المرأة في الأسرة وحدد الزواج على أنه رباط قائم على المشاركة المتساوية. وفي هذا السياق أعدت الحركة النسائية حملة وطنية واسعة تضم 64 منظمة نسائية للدفع في اتجاه الحد من التمييز القائم على النوع الاجتماعي ورفع سقف العقوبات لجرائم الشرف. فالقانون المدني المعدل الآن يتعامل مع جرائم الشرف بمثل عقوبات الجرائم الأخرى، خلافاً لما كانت عليه في السابق من تخفيف للعقوبة. أما مثال تونس فيركز على الدستور الذي جاء بعد الثورة وبالأخص المادة 148 التي شددت على أن الإسلام هو دين الدولة، ما قد يعيد تعدد الزوجات إلى الساحة مع أنه منع منذ عام 1957 في مجلة الأحوال الشخصية التونسية. إلا أن جهود الحركة النسائية والمجتمع المدني تكلفت بالتصويت على دستور 2014 ليحافظ على الوضع الراهن في ما يتعلق بحقوق المرأة. كانت النقاشات حيوية وممتعة بين المتحدثين والمتحدثات والمشاركين والمشاركات حيث أعطوا أمثلة من دول مختلفة تمحورت حول العوائق القانونية المختلفة والصعوبات التي تواجه تمكين النساء والإصلاحات التي تقلل من الظلم القائم على النوع الاجتماعي والعمل على مقاربة الأطر القانونية ومواد الدستور. أدناه لائحة بهذه النشاطات إلى جانب المداخلات التي سبق أن اقترحتها المكتب الإقليمي للدول العربية.

## الجلسة الثانية

## آليات المساواة بين الجنسين وآليات النهوض بالمرأة

- دعم تمكين النساء ورفع قدراتهن في القضاء .
- دعم توثيق أفضل الممارسات في مجال التشريعات المراعية للنوع الاجتماعي .
- تفعيل دور المؤسسة الدينية لزيادة الوعي حول حقوق المرأة والتزامات الرجال نحو النساء .
- إعداد تحليل على المستوى الوطني لتحديد الكتل السياسية التي تؤيد إصلاحات قانونية أو قرارات تعزز من حقوق المرأة .

تناول العرض الذي ركز على آليات ومؤسّسات المساواة بين الجنسين نوعين من الآليات الموجودة في المنطقة العربية ويتعاون معها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الآليات الوطنية الرئيسية كالوزارات والمجالس القومية والمجالس العليا . كلّف هذه الآليات بتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج منظور النوع الاجتماعي بمستويات أفقية وعمودية وتوجيه الإصلاحات القانونية والسياسات وصياغة استراتيجيات مراعية للنوع الاجتماعي وإدماج قضايا المرأة في الخطط الوطنية . يضاف إلى ذلك دعم الآليات الرئيسية عادةً من الآليات الثانوية كوحدات النوع الاجتماعي والمجالس الاستشارية والشبكات والمنتديات ولجان الوزارات .

تناول العرض فكرة المشروع الإقليمي الذي يركز على تبادل عملية التعلم من الجنوب إلى الجنوب وتبادل الخبرات بين الجنوب والشمال وتجميع المعلومات المصنّفة حسب الجنس وإيصال الدعم إلى المنظمات والجماعات التي تعمل في الميدان لتوسيع القاعدة الشعبية في تعزيز تقدّم المرأة . تم حث المشاركين والمشاركات على تقديم اقتراحات وتدخلات ورسائل لتكوين قاعدة شعبية لدعم المرأة .

جرى نقاش هام بين الحضور حول الخطاب الذي تستخدمه المجموعات النسائية والذي زاد من المسافة بينها وبين باقي شرائح المجتمع، ما يعوق تشكيل تحالفات استراتيجية بين هذه الشرائح، ومثل هذه

التحالفات مهمّ لتعزيز وتسريع التقدّم في تنفيذ جدول أعمال المرأة . ذهب بعضهم إلى القول بنخبوية خطاب الحركات النسائية بينما قلل آخرون من أهميّة أداء هذه الحركات ومنجزاتها . وركّزوا على أنّ ما عاقها أكثر من نخبوية الخطاب، أو الفشل في تشكيل تحالفات، هو ضعف الإرادة السياسية وعدم تجاوب الحكومات . وصل الحضور إلى اتّفاق على أنّه لا بدّ من أن يبعد خطاب النوع الاجتماعي عن الرسائل والأشكال المبهمة . ذكر استخدام الفنّ كالجداريات، والرسوم البيانية، كأحد طرق الاتّصال الفعّالة . في الإطار نفسه تم التطرّق إلى أهميّة حشد الجهود الإقليمية لمواجهة ما يسمّى «القواعد أو المعايير الاجتماعية غير المرئية» (invisible social norms) والتي تؤثر في تقدّم المساواة بين الجنسين . تم حث المنظمات التي تعمل على نشر المساواة بين الجنسين على التحدّث عن هذه القواعد أو المعايير الاجتماعية في مواقع التواصل الاجتماعي وصناعة الترفيه للوصول إلى الشبان والشابات وعمامة الشعب .

أكّد المشاركون والمشاركات أنّ الأنظمة المتعاقبة بتصويرها المفرض حقوق المرأة كلعنة أو كقويض لحقوق الرجل أدّت إلى العزلة عن باقي شرائح المجتمع . تمّ التشديد مرّة أخرى على أهميّة دور لجان المرأة في مراجعة الخطاب واللغة المستخدمة عند الحديث عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين . تم التطرّق إلى البحرين كمثال للتشديد على أهميّة استخدام مفردات



ووسائل اتصال حساسة للثقافة، كما حدث في عام 2008، عندما رفض استخدام مفردة المساواة بين الجنسين بشكل واسع. فقامت الناشطات في حقوق المرأة باستخدام تعبير احتياجات المرأة، ما خفض من حدة الرفض. حالياً، أنشئت وحدات للفرص المتساوية في الوزارات كافةً ووُضِعَتْ موازنة مراعية للنوع الاجتماعي.

بين المشاركين والمشاركات أن الإرادة السياسية عامل مهم لإحداث تغيير وتقدم لجدول أعمال المرأة. ففي حالة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة هي حرم ملك البحرين. كذلك في مصر، حقق المجلس القومي للمرأة، برئاسة سوزان مبارك، زوجة الرئيس المخلوع، إنجازات مهمة في التشريعات لحماية تقدم حقوق المرأة. في الجزائر يحدد القانون نسبة 30 في المئة لتمثيل النساء في البرلمان وتحرم الكتل السياسية التي تخلو لوائجها من النساء من الحصول على دعم الدولة المادي. اتفق المشاركون والمشاركات في هذا المجال على أن وجود معيار واحد للالتزام بالنوع الاجتماعي تحاسب الحكومات والكتل السياسية في حال عدم التقيد به خطوة مهمة لضمان عدم تهميش حقوق المرأة.

دارت النقاشات حول فاعلية الآليات الوطنية في المنطقة واستدامتها فأجمع الحضور على أن هنالك حاجة لإعادة النظر في عمل الآليات وما يتبعها من مؤسسات. تكمن أسباب ضعف هذه الآليات في ضعف موقعها ومحدودية الموارد المالية والبشرية وقلة التنسيق بين الآليات المختلفة. ففي الكويت على سبيل المثال تعمل لجان المرأة في البرلمان كلاً على حدة وترفض إشراك الرجال في منظماتها. نتيجة لهذا الأداء لم يكن لهذه اللجان أي تأثير في السياسات. في العراق تأثر النجاح الذي حققته وزارة المرأة في تطبيق استراتيجيتها لتقدم المرأة بانعدام التنسيق بين وحدات الفرص المتساوية التي أنشئت في البرلمانات والوزارات والمحافظات. كذلك في فلسطين هنالك تكرار وتضارب للجهود نتيجة انعدام التنسيق بين اللجان.

ناقش المشاركون والمشاركات في إطار استدامة وفاعلية الآليات النهوض بالمرأة أهمية حشد قدرات هذه الآليات وأصواتها لتطوير وتقديم بيانات مشتركة في مؤتمرات عالمية بما فيها لجنة وضع المرأة. عند اجتماع الآليات الوطنية للعمل معاً يكون تأثير الحركات النسائية في المنطقة أقوى على المستوى الدولي ومن ثم تترجم إلى ضغط على الحكومات للتقيد بالتزاماتها في مجال النوع الاجتماعي.

ألقت النقاشات والتدخلات وتبادل الخبرات الضوء على تشتت الدروس المستفادة من الناشطين والناشطات والمجموعات النسائية في المنطقة، والحاجة إلى دمج هذه المعرفة وصهرها في مجموعات فكرية وبنوك معلومات وشبكات إلكترونية لاستخدامها في حملات المناصرة وإعداد السياسات. جاء الاتفاق بأن هذا هو أحد المجالات التي يجب أن يركز عليها المشروع الإقليمي.

## توصيات

- دعوة الحكومات إلى إنشاء وتقوية وتعزيز آليات النهوض بالمرأة.
- المطالبة بإدماج الرجال في لجان المرأة الوطنية.
- دعم التنسيق بين اللجان الوطنية والمجتمع المدني.
- تفعيل دور الإعلام في تثقيف عامة الشعب حول دور وأهمية وجود لجان ممكنة للمرأة.
- بناء قدرات وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز عمل اللجان الوطنية للمرأة.
- دعم إنشاء مرصد لحقوق المرأة.
- تدشين حملة إقليمية توعوية باستخدام لغة بسيطة وأشكال فنية لمخاطبة المفاهيم الثقافية الخاطئة التي تؤثر في وصول النساء إلى حقوقهن وتمتعهن بها.
- دعم تبادل التعلم والنشاطات من خلال المؤتمرات الإقليمية والشبكات الإلكترونية.
- دعم إنشاء مجموعات فكرية وبنوك معلومات لدمج

- المعرفة والدروس المستفادة حول آليات النهوض بالمرأة والآليات المؤسسية الأخرى المعنية بالنوع الاجتماعي.
- دعم تكوين تحالفات بين ناشطي ومناصري المساواة بين الجنسين وقوى جديدة.
- تحديد الفجوات بين المعلومات المراعية للنوع الاجتماعي ونقاط الدخول المهمة للتحسين والعمل من خلال شبكة أو مجموعة عالمية للمعرفة.
- دعم العمل الجماعي لإيصال المبادرة والصوت الواحد كاليانينات المشتركة.
- دعم بناء النشاطات التحالفية والطرق الإبداعية للوصول إلى شركاء محليين وإقليميين ودوليين لتقدم العمل بجدول أعمال المرأة.

## الجلسة الثالثة

مشاركة المرأة في العملية السياسية  
وفي صنع القرار

ركّز العرض على الخطوات الواجب اتّخاذها لتحسين وضع المرأة في المواقع المهمّة وبالأخص في الدول التي لا يزال وضع المرأة متخلفاً ومهمّشاً في مختلف فروع إدارة الحكم بما فيها الفرع التنفيذي والإدارة العامّة والمجتمع المدني. شجّعت المتحدثات الحضور على رفع طموحاتهم لزيادة التمثيل من 30 إلى 50 في المئة مؤكدة أن الدول التي اعتمدت أنظمة الكوتا والتميز الإيجابي وصلت النساء فيها إلى مواقع صنع القرار كما هو الحال في الجزائر وتونس. إلا أن هذه الإجراءات يجب أن تعزز وتكمل بمبادرات أخرى لأن مكتسبات النساء السياسية يمكن أن تختفي إذا لم يعملن بحذر وإذا لم تكن هنالك ارادة سياسية لضمان تمثيل النساء في إدارة الحكم الرشيدة.

أوضحت المتحدثات كذلك أشكال الدعم المختلفة التي يمكن أن يقدمها المشروع الإقليمي لتقدم مشاركة المرأة في صنع القرار بما فيها فتح مجال مشاركة النساء في الهياكل القيادية للأحزاب السياسية وتقوية آليات المرأة وتشكيل الشبكات والمساحات والمنتديات والبرامج التوجيهية والنشاطات لدفع جهود المجتمع المدني والمجموعات النسائية في المناصرة والتأييد. سيدعم المشروع الإقليمي عملية جمع المعلومات وآليات مراقبة المساواة بين الجنسين وكذلك البحوث القائمة على الأدلة حول العوائق التي تواجه النساء في الحياة العامّة والنجاحات التي حققتها.

تم التطرق إلى عدد من القضايا المفاهيمية والمنهجية الخاصة بأطر عمل المجموعات النسائية في نشاطاتها

ونضالها. شدّد المشاركون والمشاركات على الحاجة إلى إعداد بحوث وتحليلات للبيئة التي يتفاعل ويتنافس ويتعايش فيها النساء والرجال. وأشار إلى أن معظم البحوث تضع النساء في إطار المشكلة و/أو الحل ولا تركّز على ماهية وحقيقة عمل المرأة و/أو الرجل في بيئة عدوانية. فحقيقة الأدعاءات أن النساء لا مكان لهنّ في مجال السياسة أو أن المجتمع لا يقبل قيادة المرأة قد تمّ دحضها بأدلة على أرض الواقع. عدد النساء اللواتي صوّتن لدى الاستفتاء على الدستور في مصر يؤكّد أن مجال السياسة هو مجال النساء. بالتركيز على قضية الكوتا النسائية السياسية اتفق المشاركون والمشاركات على أن قواعد العملية السياسية هي أحد العوائق في وجه مشاركة النساء السياسية؛ هذه القواعد وضعها الرجال من دون أخذ احتياجات النساء والموارد المتاحة لهنّ بعين الاعتبار. من ثمّ اقترح إنشاء صندوق لتقديم الدعم المالي للنساء اللواتي يردن الترشح لأيّ موقع.

دار النقاش حول الكوتا السياسية بوجود عدد من الأمثلة من دول مختلفة حول كيف أدت مأسسة مثل تلك التدابير إلى زيادة وجود النساء في البرلمانات الوطنية. تحدّثت ممثلة المجلس التشريعي الفلسطيني الشبابي حول مبادرة المجلس التي جاءت بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع مشاركة الشبان والشابات في السياسة. ذكرت أن 29 ألف شاب وشابة شاركوا في انتخابات المجلس وحصلت النساء على 45 مقعداً من

أصل 132 بوجود نظام الكوتا. بالمقارنة بين نتائج هذه الانتخابات والانتخابات الأخرى يظهر أنّ تمثيل المرأة الفلسطينية في السياسة مستمرّ مع مأسسة الكوتا. تحدّثت ممثلة من الجزائر عن التدابير التشريعية المختلفة والكوتا المتوافرة لضمان واستدامة وجود النساء في الحياة العامّة وأشارت إلى توصيات إعلان الجزائر حول المساواة بين الجنسين بما في ذلك إنشاء شبكة دولية للبرلمانيات لتعزيز الدبلوماسية البرلمانية. في الأردنّ هنالك عدد من التدابير المتمأسسة لضمان مشاركة النساء في العملية السياسية بما فيها الكوتا وإنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية بهدف القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء ولتعزيز المشاركة الفاعلة والمساوية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مع الاتفاق بين المشاركين والمشاركات على أنّ نظام الكوتا عزّز من تمثيل النساء السياسيّ كان هنالك تحذير بخصوص الاعتماد على الكوتا لتصبح مكتسبات سياسية للنساء ومواجهة قضية علاقات القوى غير المتساوية. ذكر المشاركون والمشاركات أنّ مأسسة نظام الكوتا لم تحل دون بقاء تأثير النساء في الحد الأدنى. هنالك حاجة إلى اتّخاذ تدابير إضافية كتوفير الدعم لتعزيز صورة النساء كسياسيات فاعلات وجعل الدوائر الانتخابية والهيئات مرعية للنوع الاجتماعيّ لضمان أن يكون هنالك وعي بالنوع الاجتماعيّ في تخطيط الانتخابات وتنفيذها، حيث تتطلّب قوانين الانتخاب من الأحزاب السياسية ضمان مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والوطنية لعكس الإرادة السياسية لفتح المجال لمشاركة النساء.

تناول النقاش أهميّة وصول النساء إلى العملية الانتخابية كناخبات وفي إدارة العملية الانتخابية وتم الاتفاق على أهميّة العمل مع الهيئات الانتخابية لجعل مراكز التسجيل والاقتراع أماكن مرحّبة بالنساء وأمنة لهنّ. في هذا الإطار تم التشديد على دور النساء في

إدارة الانتخابات على كلّ مستوى بحيث يضمن أن تكون متطلّبات النساء الحياتية مأخوذة بعين الاعتبار في تطوير العملية والإجراءات الانتخابية.

تحدّث المشاركون والمشاركات حول توسيع التحالفات بالعمل مع الرجال والنساء في الحركات الاجتماعية الأخرى التي تنادي بالعدالة الاجتماعية والمساواة. تم التشديد على القيمة المضافة لوجود نهج متعدّد الجوانب بيني تحالفات حول قضايا العدالة الاجتماعية حتى لا يصبح صوت النساء فقط هو المسموع بل أصوات المؤسسات والمجموعات المشتركة المطالبة بالعدالة الاجتماعية. شعر المشاركون والمشاركات بأهميّة أن تتفتح الحركات النسائية المجال لحوار لتبادل الآراء بين المجموعات النسائية والسياسيين والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية. وأشار إلى عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والدعم الانتخابي في أميركا اللاتينية وشرق أوروبا فأوضحت ممثلة المؤسسة الموقف الإيجابي لقيادة الأحزاب السياسية ذات الأثرية الذكرية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية في اتجاه مشاركة النساء السياسية. جاء هذا الموقف الإيجابي نتيجة نشاطات المؤسسة المرعية للنوع الاجتماعيّ وتشجيع التواصل وتبادل الآراء بين القياديين ولجان المرأة في هذه المنظمات.

كانت ماجريّات الجلسة حيوية، إذ قدّم المشاركون والمشاركات أمثلة من بلدانهم حول تمثيل المرأة السياسيّ والتدابير التي تأخذها الدولة والمجتمع المدني لتعزيز مشاركة النساء السياسية في عملية إدارة الحكم. رفع عدد من التوصيات حول ما يتطلّبه ضمان استمرارية المكتسبات السياسية للمرأة.

## توصيات

- دعم مشاركة النساء في الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات.

## الجلسة الرابعة المرأة والسلام والأمن

علاقة القرار 1325 بدولهنّ والمبادرات التي اتخذتها المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدنيّ لتطوير خطط عمل وطنية تضمن تمثيل النساء في العملية السلمية وحمايتهنّ من العنف خلال وقت النزاع.

أهم ما ذكرته المتحدّثات غياب الترابط بين خطاب المجتمع الدوليّ وسياساته وكذلك لدى الحكومات، ما يزيد من الصعوبة التي تواجهها المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدنيّ للتمكّن من تفعيل القرار 1325 وتطبيق خطط العمل الوطنية. بعض الأمثلة على التناقض في خطاب الأمم المتحدة حول موضوع المرأة والسلام والأمن ما يتعلق بالتطبيق المحدود، والذي لا يتلاءم مع مبادئ القرار، في عمليات حفظ السلام وسياسات وتمويل الداعمين. ذكر فشل مهمّات حفظ السلام في حماية النساء من العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ في ليبيا والعراق وسورية كما عبّت ممثلات تلك الدول. كذلك بيّنت ممثلة سورية تعليق جامعة الدول العربية لتمثيل بلدها والعقوبات الاقتصادية الصارمة التي أدت إلى إفقار النساء والمعارضة وعدم تأثر النظام الظالم وداعميه. أوضحت ممثلة ليبيا أنه لتخفيف وطأة قلة التمثيل النسائيّ في عملية المفاوضات والعملية الانتقالية ركّزت منظمات المجتمع المدنيّ على إدماج النوع الاجتماعيّ في عملية نزع السلاح وتسريح الميليشيات وإعادة إدماجها وإطلاق حوار متعدد الأطراف.

نوّهت المتحدّثات بغياب آليات المراقبة وإعداد التقارير لمجلس الأمن عن تطبيق القرار 1325 حول المرأة

تميّزت طريقة عرض الجلسة بكونها تفاعلية وركّزت على تعليقات قصيرة من قبل الناشطات المتحدّثات حول علاقة القرار 1325 بالمنطقة والتحديات التي يواجهنها في دعم تطبيق القرار في بلدانهنّ.

بدأت المقدّمة بالتركيز على استمرار عزل النساء من العملية الانتقالية والسلمية في المنطقة بالرغم من أهمية مشاركتهنّ والخطوات التي اتخذتها شبكة المرأة والسلام والأمن التي أطلقت عام 2013 مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. تم عقد اجتماع حول النوع الاجتماعيّ في أوقات النزاع والطوارئ بالتعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في عمان، الأردن، في الفترة ما بين 1-3 نيسان/أبريل 2014. كانت المخرجات إطلاق بيان رسمي من عشر نقاط يحث المجتمع الدوليّ على دعم دور النساء كرائدات التغيير في بناء السلام بدلاً من التعامل معهنّ كضحايا. كما نوّدي بأهمية اعتماد منظور النوع الاجتماعيّ الذي تناول تجارب النساء في وقت النزاع والطوارئ في كل مراحل ومبادرات بناء السلام. تجاوباً مع ذلك اعتمد المشروع الإقليميّ محور المرأة والسلام والأمن وصياغة استراتيجيات تضمن استفادة النساء من أساليب الوقاية المبكرة والعودة السريعة إلى طرق التنمية المستدامة كمخرجين من أصل أربعة.

بعد مقدّمة منظّمة كرامة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي قامت المتحدّثات من كل من فلسطين وسورية واليمن ولبنان والصومال والمغرب والأردنّ بالتعليق على

- دعم وصول النساء إلى الموارد المائيّة والقدرات التقنيّة التي تؤهلهنّ للترشح بفاعليّة للانتخابات المحليّة والبلديّة والمركزيّة.
- دعم تدريب النساء المنتخبات والمترشحات من مختلف المناطق والأقاليم لتعزيز القدرات والفرص للعمل الجماعيّ المشترك.
- دعم البرامج السياسيّة التوجيهيّة والتشبيك بين السياسيّات والنقابيّات.
- دعم مأسسة نظام الكوتا وإجراءات التمييز الإيجابيّ لتعزيز مشاركة النساء في المجال العامّ.
- دعم تطبيق توصيات إعلان الجزائر بما في ذلك تأسيس شبكة دولية للبرلمانيّات.
- دعم وصول النساء إلى العملية الانتخابيّة كناخبات بشكل أوّليّ وفي إدارة العملية الانتخابيّة.
- رفع قدرات الهيئات واللجان الانتخابيّة لإدماج النوع الاجتماعيّ في الانتخابات من خلال التدريب والإنتاج المعرفيّ.
- إطلاق مساحات للحوار لتشجيع التواصل بين المجموعات النسائيّة والرجال في قيادة الأحزاب السياسيّة والاتّحادات العماليّة والنقابات.
- توثيق العنف الذي تتعرّض له النساء في العملية الانتخابيّة وتطوير أدوات عمليّة واستراتيجيات للوقاية من أشكال العنف.
- دعم إنشاء قاعدة معلومات ومعرفة وافية ومتعمّقة لدراسة اختلاف أنماط مشاركة النساء في الانتخابات في الدول العربيّة حيث تتطلّب العملية إجراء بحوث وتقييم فعّال للإجراءات الانتخابيّة في كل دولة.
- دعم تطوير برامج للنساء القياديّات في المجالس المحليّة والاتّحادات العماليّة والنقابات المهنيّة.



كانت مداخلات المتحدثات حماسية وأعطى الحضور تصوُّراً شاملاً للجهود والتحديات التي تواجه الناشطات في مختلف مناطق النزاع. طلبت منسقة الجلسة من كل متحدثة أن تحدّد أكثر تحدّد واجه تطبيق القرار 1325.

**لبنان:** الطائفية وغياب محاسبة الحكومة  
**اليمن:** الثقافة الذكورية والاعتقاد أن قضايا السلام شأن يخص الرجال

**سورية:** جهل المجتمع الدولي أو إغفاله وضع النساء داخل الدولة

**فلسطين:** جعل منظمات المجتمع المدني والقطاع العام تعمل معاً

**الأردن:** آراء المتشددين التقليديّة حول أدوار النوع الاجتماعي

**المغرب:** عدم كفاية الالتزام والدعم من المجتمع الدولي للشبكة العربية للمرأة والسلام والأمن

**ليبيا:** عدم وجود الإرادة السياسية للمجتمع المدني لمساعدة ليبيا بقضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

**الصومال:** عدم وجود رؤية موحدة في المجتمع المدني حول كيفية تفعيل دور المجتمع المدني والمجموعات النسائية في اصلاح القطاع الأمني

## توصيات

- تعزيز وصول النساء في حالات النزاع وبعد النزاع إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- المطالبة بمحاسبة أقوى لمنظمات الأمم المتحدة في تطبيق قرار الأمم المتحدة 1325 حول المرأة والسلام والأمن.
- دعوة مجلس الأمن إلى تشكيل هيئة لمراقبة تطبيق القرار 1325.
- دعم تطوير وتطبيق وفرض خطط العمل الوطنية لتطبيق متطلبات قرارات الأمم المتحدة 1325، 1820،

- 1888، 1889، 2122 حول المرأة والسلام والأمن.
- تفعيل دور النساء في تطوير خطط عمل وطنية.
- المطالبة بالتصديق وتطبيق اتفاقيات جنيف لحماية النساء من الاغتصاب.
- مطالبة لجنة سيداو بتفعيل دورها في فلسطين وتحديد جدول زيارات ميدانية لمتابعة التزامات الدولة.
- مطالبة بعثات حفظ السلام بتقييم انتهاكات حقوق الإنسان والتعدّي على النساء في حالات النزاع وبعد النزاع (كما تضمّن قرار الأمم المتحدة الأخير حول المرأة والسلام والأمن).
- دعم الحكومات في المنطقة لتحديد وتناول الثغرات التشريعية في القوانين الوطنية التي تعرقل تطبيق قرارات الأمم المتحدة للأمن.
- دعم تعزيز القدرة التقنية للعاملين الميدانيين لتطبيق القرار 1325.
- دعم تعزيز قدرة المنظمات النسائية والشبكات لإدماج منظور مبني على النوع الاجتماعي في عملية بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن وقطاع العدل.
- الدعوة إلى التجرد من الصفة العسكرية ونزع السلاح ودعم تفعيل دور النساء والشبان والشابات والمجتمع المدني وإلى عمل برامج في هذين المجالين.
- دعم إدماج النوع الاجتماعي في غرفة عمليات إدارة الأزمات في جامعة الدول العربية.
- إدماج حقوق الإنسان في مناهج بعثات حفظ السلام.
- دعم المبادرات والجهود الوطنية لمراجعة المناهج التعليمية من منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان لتعزيز السلام واللاعنف.
- دعم برامج التوعية لرفع مستوى الحوار حول الأمن من كونه يركّز على التسليح والشرطة إلى جدول أعمال أوسع يركّز على التنمية الإنسانية.
- دعم عملية إنتاج المعلومات وتبادل المبادرات لتعزيز رؤية موحدة حول المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن.

- المطالبة باعتماد سياسات مراعية للنوع الاجتماعي واستراتيجيات وطنية في حالات النزاع وما بعد النزاع.
- دعم المشاورات حول وضع قواعد سلوكية للإعلام مراعية للنوع الاجتماعي والسلام والأمن.
- دعم صياغة خطة عمل وطنية إقليمية حول المرأة والسلام والأمن بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني وجامعة الدول العربية.
- دعم إنشاء مرصد للنساء العربيات في حالات النزاع المسلح والكوارث الإنسانية.
- دعم دور الشبكة العربية للمرأة والسلام والأمن وتعزيزها.
- دعم إنشاء آليات/وكالة تعنى بإدارة الكوارث والإغاثة لدعم النساء والأطفال المتأثرين بالحروب والكوارث الإنسانية.
- دعم جهود الإدماج الاقتصادي التي توفّر للنساء والرجال من الجماعات النازحة فرصاً في سوق العمل ودعم العمل مع المجتمعات المضيفة لتعزيز قبولها لهذه الجماعات وبالأخص النساء.
- دعم بناء التماسك الاجتماعي في المجتمعات المضيفة بحيث تعمل النساء والفتيات معاً على مهمات محدّدة لتعلم مهارات القيادة والتفاوض والعمل الجماعي.
- دعم التدريب لتعزيز مهارات النساء والفتيات في حالات النزاع وفي المجتمعات المضيفة.
- دعم تعزيز القدرة التدريبية لمجموعة من المدرّبات الإقليميات على الوساطة في النزاعات وتحليل واقع النزاعات والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- دعم التدريبات المراعية للنوع الاجتماعي لموظفي الأمن وإدارة الحدود والإغاثة.
- دعم إنشاء أنظمة الإنذار المبكر التي تراعي النوع الاجتماعي لمنع تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي والانتهاكات الأخرى لحقوق المرأة.
- دعم البحوث المستندة إلى الأدلة ونشاطات جمع المعلومات حول انتهاكات حقوق المرأة الإنسانية في

السلام والأمن، كما أكدت المتحدثة من الصومال خصوصاً أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن غير كاف، ولا بد من وضع تدابير أخرى للضغط على الحكومات كي تقوم بواجباتها. أشارت متحدثة تمثل لبنان إلى إغفال الحكومة لموضوع المرأة والسلام والأمن وكيف أقيمت على عاتق منظمات المجتمع المدني وحدها مهمة التصدي لشتى المشاكل التي تواجه النساء في دولة يسودها الصراع الطائفي وتدفع اللاجئين السوريين بلا ضوابط.

أوضحت متحدثة أخرى أنّ القرار 1325 أثر بشكل فعّال في أداء منظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية. تم إطلاق ميثاق المرأة السورية الذي ينادي بالسلام والأمن للنساء في سورية من قبل مجموعات نسائية ولجنة وطنية لقرار 1325 لصياغة خطة عمل وطنية لتنفيذ بنود القرار. في موازاة ذلك قامت الحكومة السورية بتنظيم اجتماع حكومي للمرأة اعترفت بموجبه بالقرار 1325 وشكلت لجنة للعمل على السلام والأمن للنساء في سورية. نعدّ ذلك إنجازاً عظيماً، كما قالت متحدثة من سورية، وننوي تقديم خطة عملنا الوطنية لتكون مرشدة لصياغة خطة عمل وطنية. في اليمن، واثاء المرحلة الانتقالية، مكّن القرار 1325 النساء من التفاوض للاجتماع مع الممثل الخاص للأمم المتحدة والضغط على السلطات الحاكمة لإعلان مرسوم يحدّد بما لا يقل عن 30 في المئة التمثيل النسائي في كل نواحي إدارة الحكم ومنع تزويج الفتيات قبل الثامنة عشرة من العمر. أمّا في الأردن فإن القرار كان له دور فعّال في تعزيز مشاركة النساء وتمثيلهنّ في البرلمان وفي القضاء والسلطة التنفيذية. وأخيراً أوضحت ممثلة المغرب أن دولتها تستضيف لاجئين ولاجئات من سورية والصحراء الكبرى، ما يشكل عائقاً ويزيد المشاكل، بما فيها العنف المبني على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي والاعتصاب. نتيجة لذلك تنادي منظمات المجتمع المدني بتطبيق القرار 1325 وهناك تشاور دائم حول صياغة خطة عمل وطنية.

## الجلسة الخامسة

التمكين الاقتصادي للمرأة - سياسات  
الاقتصاد الكلي والقيود الاجتماعية

طرحنا أسئلة حول نوعية سياسات الاقتصاد الكلي الذي تحتاجه المنطقة العربية والتدابير الإصلاحية والتقنية المطلوبة لضمان إدماج النوع الاجتماعي في سياسة التخطيط الاقتصادي وعمليات الموازنة وكيفية تفعيل دور الرجال في جعل عملية السياسة الاقتصادية مراعية للنوع الاجتماعي ودور منظمات الأمم المتحدة في دعم هذه العمليات.

تمحورت التدخلات حول وضع مشاركة المرأة الاقتصادية في مختلف الدول في المنطقة والتدابير الحكومية لإدماج النساء في الاقتصاد بشكل أفضل. في الجزائر، وحتى التسعينات، كانت النساء يعملن بشكل رئيسي في القطاع العام. ولكن بعد عشر سنين، ووفقاً للاستراتيجيات المشجعة التي اعتمدها الدولة لتعزيز توظيف الشبان والشابات ونمو المشاريع الصغيرة حدث تغيير ملحوظ في وضع المرأة في القطاع الخاص وفي الصناعات المختلفة. أوضحت ممثلة الأردن أن نسبة المشاركة وفرص النساء الاقتصادية من أدنى النسب في العالم. تحتل مشاركة النساء المرتبة 133 من أصل 136 دولة وفقاً للتقرير العالمي عن فجوة النوع الاجتماعي Global Gender Gap Report المنبثق عن المنتدى الاقتصادي العالمي. هذا ما جعل الحكومة تولي اهتماماً خاصاً لقضية تشغيل النساء في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. أظهر تحليل للأسباب وراء بعد النساء من الانخراط في العمل الرسمي بعض النقاط وهي: عدم تساوي الأجر

ناقش العرض السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة وبيئة السياسات العامة المتغيرة التي تؤثر سلباً في النساء. ركز العرض على أهمية التدخلات لبناء اقتصاديات نابضة بالحياة ومبدعة لضمان استمرارية النمو والازدهار بمشاركة النساء بشكل متساو. تتضمن مثل هذه التدخلات الإصلاحات التشريعية وتناول عجز المهارات عن التجاوب مع سوق العمل وتطوير برامج مراعية للنوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية، ومقدمة للخدمات، وإعداد حملات توعوية وتعليمية حول دور النساء ومساهمتهن في مختلف القطاعات الاقتصادية.

من خلال مراجعة الوضع الاقتصادي للنساء في المنطقة العربية والتقدم البطيء في إدماجهن اقتصادياً شددت المتحدث على أهمية إدماج التحليل والمنظور القائم على النوع الاجتماعي في سياسة التخطيط الاقتصادي وعمليات إدماج الموازنات لجعل السياسات الاقتصادية واستراتيجيات القضاء على الفقر عادلة من منظور النوع الاجتماعي ومبنية على أدلة. تم تناول مبادرة جديدة حول إدارة سياسة الاقتصاد والنوع الاجتماعي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبرنامج واعد في أفريقيا يتم بعد ذلك اعتماده وتطبيقه في المنطقة العربية. يطلق هذا البرنامج طاقم مدرب من صانعي القرار لإدماج سياسات العدالة بين الجنسين في التخطيط الوطني ودون الوطني لكونه يعزز التوعية بالنوع الاجتماعي بين موظفي الخدمة المدنية وصانعي القرار.

أوقات النزاع.

- توليد واعتماد وتعريب أدلة مراعية للنوع الاجتماعي لقطاع الإصلاح الأمني.
- دعم مشاركة النساء في بعثات تقصي الحقائق وفرق تقييم الخبراء والمشاورات واللجان المعنية ببناء السلام والمصالحة وإعادة الإعمار.
- الدعوة إلى دعم تنظيم حملة إعلامية ونشاطات مجتمعية لتعزيز الوعي حول أسباب وعواقب كافة أشكال العنف ضد النساء.

للمعمل نفسه، وفي بعض الاحيان رفض التقيّد بالحدّ الأدنى لعمل النساء، غياب الحضانات، غياب وسائل نقل آمنة، وبالطبع الثقافة التقليديّة التي ترى دور المرأة الأهمّ داخل المنزل. من بين هذه العوامل كانت الفجوة في الأجر هي الأهمّ والأوضح. بناء عليه تمّ تكوين اللجنة الوطنيّة لعدالة الأجر عام 2011 كنتيجة لتوصيات منظمّة العمل الدوليّة. يترأس اللجنة، بمرسومٍ دائم، الأمين العامّ لوزارة العمل والأمنينة العامّة للجنة الوطنيّة لشؤون المرأة.

أنهت اللجنة الوطنيّة لعدالة الأجر مراجعة قانونيّة شاملة أوصت بتعديلات قانونيّة لتعزيز تعويض متساو لكل العاملين والعاملات يتناسب مع الاتفاقيات الدوليّة، بما فيها الاتفاقيّة المعنيّة بالتعويض المتساوي لمنظمة العمل الدوليّة لعام 1951 (رقم 100). كما أنهت اللجنة دراسة عن كفيّة عمل لجان عدالة الأجر في مختلف الدول للتعلّم من الخبرات الناجحة والتركيز على أفضل الخبرات للأردن. كما قامت اللجنة بدراسة حول التمييز في الأجر في المدارس الخاصّة، مبيّنة الفجوة بين الجنسين في الأجر في الأردن، موضحة أن تشريعات الدولة لا تشجّع مشاركة النساء في سوق العمل ولا تنادي بتعزيز المساواة في مكان العمل. في هذا الإطار تعاون البرلمان مع وسائل الإعلام ومع اللجنة لمناقشة المواد القانونيّة لتشجيع عمل المرأة وتقديمه لعامّة الشعب على أنه حق عائليّ أكثر ممّا هو حق يخصّ المرأة فقط.

نوقش عمل المرأة غير الرسميّ في إطار مشاركة المرأة الاقتصاديّة، فاتفق المشاركون والمشاركات على أهميّة هذا القطاع من الاقتصاد في توفير فرص عمل للمرأة والشباب والشابات في أوقات الاقتصاديّات النامية والصعبة بسبب متطلباته المتديّنة. تكمن أهميّة قطاع الاقتصاد غير الرسميّ بأنه يمكن أن يضمّ عددًا من الشركات الناجحة في قطاعي الصناعة والخدمات. يشكل الاقتصاد غير الرسميّ ثلث النشاطات الاقتصاديّة في المنطقة. تشارك النساء

والشباب والشابات بنسبة كبيرة في هذا القطاع في معظم الدول في المنطقة وبالرغم من وضوح الدور في مختلف القطاعات تتمثل مشاركة النساء في القطاع غير الرسميّ على الأكثر في قطاع الزراعة حيث يعملن في مجال العمل غير المأجور. أوضح المشاركون والمشاركات أن القطاع غير الرسميّ، وبالأخصّ عمل المرأة فيه، غير منظم وغير محميّ. أظهرت الأمثلة من مصر والأردن أن ما نسبته حوالي 40 في المئة و 44 في المئة على التوالي من العمالة النسائيّة يعملن في القطاع غير الرسميّ من دون أيّ تأمين صحيّ أو ضمان اجتماعيّ. لذا تم الاتفاق، نظرًا إلى أهميّة الدور الذي يؤديه هذا القطاع، على ضرورة أن تتكاتف الجهود لتنظيمه وإنشاء نقابات لتمثيل وحماية مصالح العاملات والعمال.

أوضح المشاركون والمشاركات من خلال النقاشات تأثير الاستراتيجيات الوطنيّة الاقتصاديّة للتمكين على حقيقة إدماج النساء في القطاع الاقتصاديّ الرسميّ. تم التحدّث حول محدوديّة الوصول إلى الموارد ومحدوديّة التحكم في الممتلكات بما فيها الميراث كعوامل مهمّة تنتقص من تأثير الاستراتيجيات الوطنيّة الاقتصاديّة للتمكين. من الأسباب الأخرى التي تنتقص التفاوت بين النساء القاطنات في المناطق الريفيّة والحضريّة في مستويات التعليم والتدريب وفرص التوظيف وغيرها من الخدمات المتوافرة. أدرك المشاركون والمشاركات أن النساء الريفيّات محرومات أكثر من النساء في المناطق الحضريّة بسبب العادات والتقاليد والثقافة المقيدة والتي لا تشجّع دور المرأة الاقتصاديّ.

لاقت فكرة عدم تشجيع عمل المرأة صدّي كبيرًا لدى عدد من المشاركين والمشاركات حيث يدعم دور المرأة الاقتصاديّ ويشجّع اذا كان البيت في حاجة إلى دخل المرأة وفي ما عدا ذلك هو غير مهمّ أو غير مقبول. كما أشار المشاركون والمشاركات الدخل الإضافي

الذي يوفره عمل المرأة لا يمنحها وضعًا متساويًا داخل البيت، حيث لا يزال يتوقّع من النساء تأدية ما يعدّ واجبهنّ الرئيسيّ، أي الاهتمام بالواجبات والاحتياجات المنزليّة. فإذًا، عند الإشارة إلى عمل المرأة أو النشاط الاقتصاديّ بأنه تمكين، لا بدّ من الحرص على أنه لا يضيف أعباء أخرى لذا لا بدّ من مراجعة تمكين المرأة الاقتصاديّ وإكساب القضيّة تصوّرًا شموليًا يتناول التشريعات والسياسة والثقافة.

تم التشديد على أن تشجيع إشراك المرأة في القطاعات المنتجة للقيمة المضافة، وهي غالبًا في قطاع الصناعة، مهمّ جدًا لتمكين المرأة الاقتصاديّ.

## توصيات

- دعم إنشاء مرصد لحقوق المرأة مثل مرصد المرأة والتشغيل.
- دعم إدماج النوع الاجتماعيّ في البحوث وتحديد نقاط مهمّة لتحسين عمليّة إنتاج بحوث ومعلومات مراعية للنوع الاجتماعيّ لدعم صانعي القرار.
- الدعوة إلى مناصرة الإدماج المنهج للعمل غير الرسميّ/ الأعمال التجاريّة في مسوحات العمل والشركات.
- دعم البحوث المستندة إلى أدلّة حول الاختلاف بين النساء والرجال في أوضاع العمل والأجور.
- دعم إنشاء حاضنات للأعمال القائمة على النوع الاجتماعيّ لتسهيل بدء الأعمال المملوكة للنساء في قطاعات معيّنّة وذات قيمة عالية في الاقتصاد.
- دعم إنشاء البنى التحتيّة والخدمات المطلوبة من النساء ليتمكّن من أداء أدوارهنّ المختلفة.
- تعزيز مشاركة النساء في قطاعات الاقتصاد ذات القيمة العليا.
- دعم تصميم واختبار البرامج التي تستخدم الموارد المتجدّدة كالطاقة الشمسيّة وجمع المنتجات غير الخشبيّة من الغابات وإجراءات بيئية مستدامة

كتحسين إدارة المياه وإعادة زراعة قطع الاراضي غير الخشبيّة.

• دعم حملة إقليمية لناصره وتعزيز حقوق المرأة في الميراث والامتلاك.

• زيادة وعي صانعي القرار حول أهميّة المساواة بين الجنسين وقيادة المرأة في استراتيجيات التخفيف من حدّة الفقر.

• دعم الإصلاح التشريعيّ والتدابير لتعزيز بناء القدرات لضمان عدالة الأجور وأوضاع العمل اللائق للنساء

• دعم المطالبة بكونا للنساء في الأعمال العامّة والخاصّة.

• استكمال التحليل الكميّ للمعلومات حول مشاركة المرأة ومساهمتها الاقتصاديّة بتحليل نوعيّ متعمّق.

• دعم مراجعة السياسات والإجراءات الخاصّة بالتعاونيات والدعوة إلى إعطاء النساء دورًا قياديًا وتمثيلا متساويًا في الهيئات والمجالس.



## الجلسة السادسة

## التمكين الاقتصادي للمرأة: التوظيف والريادة

قدّم العرض مقارنة بين وضع النساء الرياديات في المنطقة العربية والدول الغربية حيث في الدول الغربية قضايا النوع الاجتماعي أقل وضوحاً واعتلانا. فنرى أن الشركات التي تديرها وتملكها النساء تنمو بوتيرة أسرع من شركات يديرها الرجال. وهذا يؤدي إلى خلق فرص لأعمال أكثر وتنمية لأعداد هذه الشركات بشكل كبير. كشف مسح للبنك الدولي على عشر شركات في منطقة الشرق الأوسط أن نسبة ملكية المرأة لشركات لا تتعدى 15 في المئة وأن هنالك اختلافاً بين الرجال والنساء في التوصل إلى الخدمات المالية وغير المالية والفجوات في وضع المرأة القانوني وحقوق الملكية، ما أدى إلى تدنٍ واضح لنمو أعمال المرأة. هنالك أيضاً مضاعفة وتكدس للأعمال المملوكة من قبل المرأة في قطاع الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي والقطاعات الأخرى الأقل قيمة من اقتصاد المنطقة، ما أدى إلى وجود نساء يبدأن أعمالاً وشركات لأنهن في حاجة ماسة إليها لأنهن مطالبات ريادي.

شُدّد في النقاش على أهمية تشجيع عمل المرأة الريادي لما يعود به على المرأة من شعور بتقدير الذات كما لما يعود به على عائلتهن والاقتصاد من قيمة مضافة. ناقش المشاركون والمشاركات أشكال دعم المرأة الريادية وعملية تنظيم الإنتاج لضمان أن تدرك المرأة كامل نشاطها الاقتصادي. مثال على ذلك مجموعات المساعدة الذاتية ومجموعات تشجيع آليات وطرق التوفير في الهند ونيبال والتي ساعدت

نساء كثيرات في بدء وتنمية الأعمال والإنتاج للأسواق المحلية والسوق المصدر.

ركّزت ممثلة من الهند على القطاعات الرئيسية والفرعية حيث تتمتع النساء بمهارات طبيعية كالزراعة في نطاق صغير وتجهيز الأغذية والحرف اليدوية والأقمشة. يناسب قطاع الحرف اليدوية والأقمشة وضع النساء من خلال العمل لبضع ساعات من أجل العيش الكريم ومناسبته كذلك للدول التي تريد تعزيز قطاع السياحة كمصدر للدخل الاقتصادي.

تم إلقاء الضوء على عدد من المبادرات المدعومة والمجربة من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات. ضمت مثل تلك المبادرات حاضنات الأعمال الوليدة، والتوجيه والإرشاد في الأعمال، وإدماج الريادة في مناهج المدارس والجامعات، والتدريب على التمويل الأصغر وخدمات تطوير الأعمال.

أدرك المشاركون والمشاركات الدور المهم الذي تؤديه التكنولوجيا في تقديم ريادة المرأة والحاجة إلى أن تكون أحد محاور المشروع الإقليمي «مشاركة». الهواتف النقالة وحلول تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال تدعم الريادة والمعرفة المالية وتوفّر آليات آمنة للدفع والتوفير لدى الرياديات.

كما نوقشت الطرق المختلفة لتناول مشاكل النساء في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. فتمّ التشديد

على الحاجة إلى تنظيم هذا القطاع وتقديم مساعدة مصممة وخاصة وكذلك التركيز على أهمية تجميع معلومات خاصة بالدول وعمل بحوث لفهم الاختلاف بين القيود واحتياجات النساء الفقيرات في الدول التي تمتلك ناتجاً محلياً إجمالياً متدنياً كمصر والأردن والمغرب، والنساء في الدول التي تمتلك انتاجاً محلياً أضخم كالسعودية والكويت وعمان وقطر.

اتفق المشاركون والمشاركات كذلك على أهمية بناء الجسور مع القطاع الخاص والاستفادة من الفرص المقدمة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. في هذا الإطار أشير إلى المساعدة التي قدمتها مؤسسة طلال أبو غزالة إلى شركات النساء الصغيرة في القطاع غير الرسمي في الأردن بتوفير تدريب مالي وإداري.

جاء صوت المرأة ذات الاحتياجات الخاصة ليغني النقاشات حول حقوق المرأة الاقتصادية حيث أشار المشاركون والمشاركات إلى ندرة الفرص المتاحة للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة في المنطقة مدركين أن تمكين هذه الشريحة من النساء، إضافة إلى كونه حقاً إنسانياً، يُشكّل قيمة مضافة كبيرة إلى الاقتصاد.

كان لبناء مساحات للحوار والتشبيك بين البرامج الاقتصادية المختلفة التي تدعم تمكين المرأة الاقتصادي وتعرّز من الريادية صدق كبير بين المشاركين والمشاركات. تحدّثت الممثلة من إسطنبول تركيا حول تركيز المركز على أسفل/قاع الهرم في سوق العمل حيث توجد الحصة الكبرى من النساء. المركز مستعدّ لمشاركة خبرته مع الحضور من المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات حول الطرق التي يمكن أن تتبعها الشركات لتوفير الدعم لأسفل الهرم والذي يتطلب قدرًا كبيراً من الإبداع والمعرفة. تحدّثت ممثلة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل) حول الخدمات المقدمة للأعضاء بما في ذلك بناء القدرات والتدريب والبحوث وفرصة التشبيك وتبادل الخبرات من خلال المؤتمرات السنوية حول هذا القطاع. تمثّل شبكة سنابل حوالى مئة مؤسسة

في 12 دولة عربية تقدّم خدمات حالياً لأربعة ملايين من العملاء والمستفيدين بينهم 75 في المئة من النساء و 35 في المئة من الشبان والشابات.

## توصيات

- تأسيس منصّة أو ملتقى لسيدات الأعمال كمساحة للاجتماع وتبادل المعلومات وبناء علاقات للتوجيه والإرشاد والتشبيك وتبادل روابط التسويق.
- دعم برامج تعرّز من المهارات القيادية في المنطقة للرياديين والرياديات الشباب والمهنيين من الممكن ربطها بجائزة للمنظمات يتم الإعلان عنها في مؤتمر سنابل في أيلول 2014.
- دعم توثيق قصص النجاح ودراسات الحالة للرياديات عبر المنطقة العربية.
- دعم الرياديات في المجالات التي يبدعن فيها كالزراعة في نطاق صغير وتجهيز الأغذية والحرف اليدوية والأقمشة.
- دعم إجراء مسح للمهارات المتوافرة في المنطقة وتطوير برامج لتعزيزها بشكل أفضل.
- إعداد حملة توعوية إقليمية حول أهمية الريادة النسائية في بناء اقتصاديات أقوى وتحسين الظروف المعيشية للعائلات.
- دعم إدماج الريادة في المدارس والجامعات.
- دعم تطوير الشركات الصغيرة في مجال الصناعات المبتكرة من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل وبرامج نقل الأصول الإنتاجية.
- دعم تطوير واستخدام التكنولوجيات الإبداعية بما يتضمّن الدفع الآمن والآليات توفير النقود للنساء الراغبات في البدء بأعمال تجارية واستخدام حلول التكنولوجيا والتسويق الإلكتروني والهواتف النقالة.
- دعم تطوير وتقديم خدمات الأعمال المراعية للنوع الاجتماعي لتحسين الجدوى والاستمرارية المالية للشركات المبتدئة والقائمة. يشمل ذلك خدمات الإرشاد والتوجيه وإنشاء شبكات مع الجهات الفعالة

## طاولة مستديرة حول المرأة والإسلام

بين الجنسين مفضلين مفهوم تمكين المرأة كونه متمشياً مع الشريعة. لذا يجب العمل على الإتيان بفهم متقدم لمبادئ الشريعة الممكن وضعها موضع تنفيذ. تحدثت كذلك عن عمل مركز دراسات المرأة التابع لجامعة تونس بالتعاون مع علماء وقضاة إسلاميين متقدمين للقيام بإصلاح من الداخل ولواجهة ردود الفعل الدينية من قبل القوى المحافظة. أحد مخرجات هذا المشروع أن القضاة أصبحوا على قدر أكبر من الثقة لمراجعة القوانين والمواد التي رفضوها سابقاً على أساس أنها لا تتماشى مع الشريعة بما فيها قانون حقوق الإنسان المقترح عام 1999 ومواد تتعلق بالعنف الأسري وقانون حماية الطفل لعام 2003 إلى ما هنالك.

شدد المشاركون والمشاركات على الأهمية القصوى لتفعيل دور العلماء في عملية مراجعة التشريعات ومضمون الإعلام والمناهج الدراسية في المدارس. وعلى القدر نفسه من الأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الوصول شرائح مختلفة وثقيفها حول قضايا النوع الاجتماعي تماشياً مع التفسيرات المعتدلة للنصوص الدينية والشريعة (الفقه الإسلامي). تحدثت ممثلة الكويت عن مشاريع وزارة الأوقاف باستخدام التكنولوجيا بشكل مكثف لتطوير المعرفة بين النساء وتعزيز المهارات وتوعية المعلمين والمعلمات للتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي وبناء مهارات الشبان والشابات في مجال القيادة والنوع الاجتماعي تماشياً مع التفسيرات المعتدلة للنصوص الدينية والشريعة. كانت النقاشات غنية ومتنوعة من خلال العمل الذي قامت به مختلف المنظمات الدينية وتلك القائمة على العقيدة والجامعات والمجموعات المختلفة في المنطقة وعالمياً في مجال حقوق المرأة والمقاربة بين القيم العالمية والإيمان الديني والثقافة.

كان الهدف من الطاولة المستديرة البحث في وضع المرأة في الدين وعلاقات النوع الاجتماعي من منظور الإسلام، وضمن إطار التفسيرات المعتدلة للنصوص الدينية والاجتهاد الإسلامي. تم التشديد على أهمية المقاربة ما بين قيم المنطقة الإسلامية والمعايير الدولية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والإعلانات الخاصة بالمرأة. وأشار كذلك إلى إدراك الأمم المتحدة دور الدين في تشكيل الإطار العام للمنطقة بما يشمل السياسات والقوانين وعلاقات النوع الاجتماعي. رفض المشاركون والمشاركات الاعتراف بوجود أي تعارض بين مبادئ الفقه الإسلامي واتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان موضحين أن عالمية حقوق المرأة الإنسانية وشرعية المطالب والتمثيل العادل قد اعترف بها ضمن وثيقة الأزهر الشريف وإعلان الاسكندرية لحقوق المرأة في الإسلام. تم التطرق إلى المخاوف حول صعود الخطابات والتفسيرات الدينية الرجعية وتأثيرها في تقدم حقوق المرأة. كان هنالك اتفاق حول الحاجة إلى نموذج جديد لفهم الإسلام يمكن أن يستفيد من إعادة قراءة النصوص الدينية والفقه بشكل أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي.

تحدثت ممثلة منظمة التعاون الإسلامي والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عن برنامج المنظمة لفترة تمتد إلى عشر سنين بالتركيز على تقدم النساء المسلمات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحماية النساء من كافة أشكال العنف والتمييز. ذكرت كذلك أن منظمة التعاون الإسلامي في صدد إعداد دراسة مهمة حول التشريعات الوطنية بالتركيز على الزواج والأسرة كمدخل لتعزيز حقوق المرأة في الدول الأعضاء. تحدثت كذلك عن تردد عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون دون اعتماد مفهوم المساواة

- في السوق - المؤردين وتجارة الجملة والناقلين والأسواق الإقليمية.
- اعتماد ودعم خطة التدريب للنساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة وتبادل الخبرات مع دول أخرى في هذا المجال.
- المطالبة بتطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأهمها لك التي تتطلب من الدول تعزيز فرص العمل الحر والريادية وتطوير التعاونيات وإطلاق الأعمال التجارية الخاصة.
- دعم البرامج التي تخلق وظائف طارئة وفرصاً مستدامة بيئياً للنساء (النقد مقابل العمل، الشركات الصغيرة وغيرها).
- دعم بناء قاعدة من شركات القطاع الخاص ووكالات التمويل والمنظمات التي تقدم خدمات تطوير الأعمال للنساء الرياديات.
- بناء الجسور مع القطاع الخاص لتمويل الاستثمار الاجتماعي والحاضنات ورأس المال الاستثماري.
- تعزيز المعايير الدولية للأداء الاجتماعي بناء على مبادرة حملة SMART ومبادئ حماية المستهلك (خطوات محددة تضم ورشاً للتوعية وشهادة موثقة من المدربين والمقيمين في المنطقة العربية).
- دعم المرأة الريفية في خلق وإدارة مبادرات محلية لتشجيع الإبداع والابتكار.
- دعم المعرفة المالية والتعليم المالي لضمان إدراك النساء حقوقهن ومسؤولياتهن.
- دعم بناء القدرات (التدريب والتوجيه) من خلال مواقع للتعليم الإلكتروني باللغة العربية.

## توصيات

- إنشاء منتدى للحوار حول حقوق المرأة في الإسلام يطرح فهمًا متقدمًا لمبادئ الإسلام مبنياً على إعادة قراءة الفقه الإسلامي.
- تفعيل بيان الاسكندرية حول حقوق المرأة في الإسلام.
- الدعوة إلى تفعيل تطبيق وثيقة الأزهر الشريف والمتضمنة 11 نقطة.
- دعم تفعيل دور العلماء المعتدلين ورجال الدين في إعادة تفسير الآيات الدينية والفقه.
- دعم بناء خبرات في النوع الاجتماعي بين المسلمات لمراجعة وتفسير الفقه الإسلامي من منظور النوع الاجتماعي.
- دعم عمل لجان منظمة التعاون الإسلامي في المنطقة وعالمياً.
- دعم بناء شبكة من الباحثين والباحثات المهتمين بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي من منظور الإسلام.
- تفعيل دور العلماء المعتدلين في مراجعة التشريعات والرسائل المرسلة عبر الإعلام والمناهج في المدارس والجامعات.
- تشجيع مبادرات مثل تنظيم دورات صيفية بالتعاون مع الجامعات في أنحاء العالم الإسلامي حتى يتم تدريس هذا التفسيرات المعتدلة للإسلام من منظور النوع الاجتماعي.

## المراجع

- 1 Changing with the World: UNDP Strategic Plan 2014–2017. Available from [http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/UNDP\\_strategic-plan\\_1417-\\_v9\\_web.pdf](http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/UNDP_strategic-plan_1417-_v9_web.pdf)





